# موجز خاصّ بالمستثمرين

## ما هي الحماية الاجتماعية ولِمَ يجب أن تحظى بأهمّية بالنسبة إلى المستثمرين؟

يُقدّم هذا الموجز الخاصّ بالمستثمرين مبادرة جديدة حول الحماية الاجتماعية لعمّال قطاع النسيج والألبسة في سلاسل التوريد العالمية للعلامات التجارية الكبرى وكبار تُجّار التجزئة؛ فيشرح مفهوم الحماية الاجتماعية، وكيف يمكن لنموذج جديد للعلاقات الصناعية أن يساعد في التقدّم في سبيل حماية اجتماعية أفضل ولِمَ يحظى ذلك بأهمية بالنسبة إلى كلّ من الشركات والمستثمرين.

### مسؤوليات المستثمرين والشركات في احترام حقوق الإنسان

وفقًا للمبادئ التوجيهية التي وجّهتها منظّمة التعاون والتنمية الاقتصادية للشركات المتعدّدة الجنسيات، تتحمّل مؤسسات الاستثمار مسؤولية استخدام نفوذها مع الشركات المستثمرة لتجنّب التأثيرات السلبية على حقوق الإنسان أو التخفيف منها . وبحسب المبادئ التوجيهية الخاصّة بمنظّمة التعاون والتنمية الاقتصادية والمبادئ التوجيهية الخاصّة بالأمم المتّحدة حول الأعمال التجارية وحقوق الانسان، يتوجّب على جميع الشركات، لا سيّما مؤسسات الاستثمار، احترام حقوق الإنسان الخاصّة بالأطراف المعنية فيها واتّخاذ العناية الواجبة لتحديد الآثار السلبية المحتملة والفعلية وتجنّبها والتخفيف منها ومعالجتها.

إضافةً إلى الأسباب المعيارية لدعم معايير حقوق الإنسان الدولية، إنّ عدّة قوانين وطنية وإقليمية ناشئة تفرض اعتماد العناية الواجبة في مجال حقوق الإنسان وتُركّز تحديدًا على مسؤولية الشركات في احترام حقوق العمّال في سلاسل توريد الشركات. مع تشدّد ما يسمّى بالعوامل غير المالية في قوانين عدّة، من المرجّح أن تزداد المخاطر القانونية والمالية ومخاطر السمعة المرتبطة بانتهاكات حقوق الإنسان في الشركات التي تعتمد ممارسات سيئة في هذا المجال، وكذلك بالنسبة إلى المستثمرين الذين يمتلكون أسهمًا في تلك الشركات.

### تداعيات الجائحة على العمّال ...

أثبتت جائحة كوفيد-19 ضعف الملايين من بين عمّال سلسلة التوريد وأظهرت هشاشة نموذج الأعمال الخاصّ بالعلامات التجارية لقطاع النسيج والألبسة. فبسبب انخفاض الطلب على النسيج والألبسة أثناء الجائحة، ألغت عدّة علامات تجارية الطلبات أو حتّى رفضت دفع ثمن البضائع الجاهزة ، وأُجبرت على تسريح العمّال بشكل كبير ما أدّى إلى تفاقم الفقر بين العمّال الذين غالبًا ما كانوا يتقاضون أجور منخفضة.

industri all
global union

1 منظّمة التعاون والتنمية الاقتصادية، السلوك التجاري المسؤول لمؤسسات الاستثمار: اعتبارات رئيسية لاتّخاذ العناية الواجبة تحت المبادئ التوجيهية لمنظّمة التعاون والتنمية الاقتصادية للشركات المتعدّدة الجنسيات، 2017، https://mneguidelines.oecd.org/RBC-for-Institutional-Investors.pdf، الصفحة 13.

2 منظّمة التعاون والتنمية الاقتصادية، المبادئ التوجيهية لمنظّمة التعاون والتنمية الاقتصادية للشركات المتعدّدة الجنسيات، 2011، https://www.oecd.org/daf/inv/mne/48004323.pdf، والمبادئ التوجيهية الخاصّة بالأمم المتّحدة حول الأعمال التجارية وحقوق الانسان، 2011، https://www.ohchr.org/sites/default/files/Documents/Publications/GuidingPrinciplesBusinessHR_EN.pdf

3 على سبيل المثال، قانون واجب اليقظة الفرنسي، قانون سلسلة التوريد الألماني واقتراح المفوضية الأوروبية الخاصّ بالتوجيه المتعلق باتّخاذ العناية الواجبة لاستدامة الشركات ( مراجعة https://corporatejustice.org/wp-content/uploads/2022/03/Corporate-due-diligence-laws-and-legislative-proposals-in-Europe-March-2022.pdf)

4 ام. انر، "المليارات غير المأجورين"، موجز بحثي، مركز بن ستيبت لحقوق العمال، 6 تشرين الأوّل/أكتوبر 2020، https://www.workersrights.org/wp-content/uploads/2020/10/Unpaid-Billions_October-6-2020.pdf

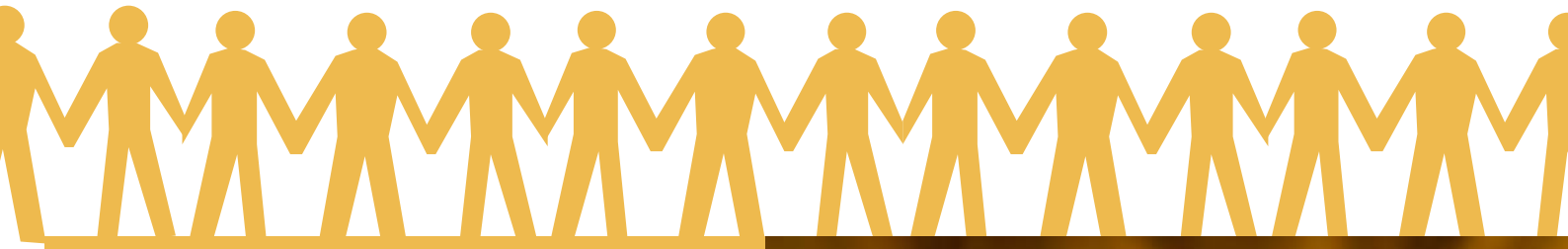

إنّ أحد الأسباب الجذرية للوضع المزدري لعمّال الألبسة هو اعتماد العديد من البلدان المنتجة أنظمة حماية اجتماعية غير ملائمة أو غير موجودة. وبحسب منظّمة العمل الدولية، فإنّ "الحماية الاجتماعية، أو الضمان الاجتماعي، حقّ من حقوق الإنسان وتُعرَّف الحماية الاجتماعية على أنّها مجموعة السياسات والبرامج المصمّمة للحدّ من الفقر والضعف وتجنّبهما طوال دورة الحياة. تشمل الحماية الاجتماعية تقديمات الطفل والأسرة وحماية الأمومة ودعم البطالة وتقديمات إصابات العمل وتقديمات المرض والحماية الصحية وتقديمات الشيخوخة وتقديمات الاعاقة وتقديمات الناجين."[5]

## حقّ الإنسان في الحماية الاجتماعية

إنّ الحقّ في الحماية الاجتماعية معترف به دوليًا ومكرّس في قانون العمل الدولي[6] وهو أيضًا أحد أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة التي يرتكز فيها الهدف الأوّل على القضاء على الفقر ويدعو إلى "استحداث نُظُم وتدابير حماية اجتماعية ملائمة على الصعيد الوطني للجميع."[7]

تتيح نُظُم الحماية الاجتماعية حقوقًا أخرى، مثل الحقّ في العيش الكريم. ويتزايد الاقرار بأنّ الحماية الاجتماعية ضرورية لحماية العمّال في الأزمات الواسعة النطاق. وقد اعترفت منظّمات دولية مثل الاتحاد الدولي لنقابات العمّال ومنظّمة العمل الدولية واليونيسيف بدور الحماية الاجتماعية الشاملة في النهوض بأهداف مجتمعية مثل المساواة بين الجنسين والمساواة العرقية والقضاء على عمالة الأطفال.[8]

إضافةً إلى أنّ الحماية الاجتماعية حقٌّ من حقوق الإنسان، هي ضرورية لبناء قدرة المجتمع على الصمود في وجه الأزمات. اعتُرف بذلك في نداء العمل لقطاع صناعة الألبسة العالمي في شهر/نيسان أبريل 2020، وهو بيان مشترك صادر عن نقابات أرباب العمل والعمّال أتى ردًا على التأثير العميق الذي ألحقته جائحة كوفيد-19 على حياة العاملين في مجال الألبسة. ويؤكّد النداء، التي رحّبت بها منظّمة العمل الدولية، على الحاجة إلى أنظمة حماية اجتماعية قوية "لقطاع صناعة ألبسة أكثر عدلًا وقدرة على الصمود". ومع ذلك، وفقًا للاتّحاد الدولي لنقابات العمّال " يحصل اليوم أقلّ من نصف سكّان العالم على أيّ شكل من أشكال الحماية الاجتماعية".[9]

5 منظّمة العمل الدولية، 2017، التقرير العالمي للحماية الاجتماعية 19-2017: الحماية الاجتماعية الشاملة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة،" الصفحة: 29. جنيف: منظّمة العمل الدولية https://www.social-protection.org/gimi/gess/RessourcePDF.action?id=54896

6 مثلًا، اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم 102 بشأن الضمان الاجتماعي، اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم 168 بشأن النهوض بالعمالة والحماية من البطالة وتوصيات منظّمة العمل الدولية بشأن الأرضيات الوطنية للحماية.

7 https://sdgs.un.org/goals/goal1

8 شدّدت منظّمة العمل الدولية واليونسف على ضرورة الحماية الاجتماعية الشاملة لتفادي ظهور جديد لعمالة الأطفال بسبب جائحة كوفيد-19، ماين جايمالين "زيادة عمالة الأطفال عالميًا إلى 160 مليون"، ذا فيليبين ستار، 11 حزيران 2021

9 الاتحاد الدولي لنقابات العمّال، موجز حملة للاتحاد الدولي لنقابات العمّال – انشاء صندوق حماية اجتماعية عالمي – أمر ممكن، 2020، مقتبس في دراسة جايسون جاد، ساروش كوروفيلا وجاي لويل بعنوان "الضمان لعمّال الألبسة: نماذج أخرى" ، دراسة نقطة الاتّصال الوطنية رقم 3، نيسان/أبريل 2022، جامعة كورنيل، الصفحة 3، https://www.ilr.cornell.edu/sites/default/files-d8/2022-05/NCP%20IndustriALL%20Severance%20042222.pdf

توصّل بحث حديث تكلّف به الاتّحاد الدولي للصناعات وقادته جامعة كورنيل إلى أنّه فيما تتبع أكبر البلدان المصدّرة للألبسة قوانين تنصّ على وجود شكلٍ من أشكال تعويض نهاية الخدمة، "توجد فجوات كبيرة بين القوانين وتنفيذها"[10]. غالبًا ما لا تنفّذ هذه التدابير حتّى في البلدان التي تتبع تشريعات تفرض التعويضات التي في غياب تقديمات بطالة أخرى، تُعدّ شكلًا أساسيًا من أشكال الحماية الاجتماعية للعمّال المسرّحين.

على الرّغم من أنّ مدونات قواعد السلوك الطوعية للشركات تطلّب في كثير من الأحيان من الموردين دفع تعويضات نهاية الخدمة وفقًا للقانون المحلّي، "إن نموذج التنظيم الخاص لا يضمن ذلك."[11] فأدّت نقاط الضعف هذه إلى سرقة الأجور على نطاق واسع خلال جائحة كوفيد-19[12] بشكل دفع نقابات العمّال ومنظّمات المجتمع المدني إلى مطاردة العلامات التجارية لضمان حصول العمّال على أجورهم في سلاسل التوريد الخاصة بها. بالإضافة إلى تهديد سبل معيشة العمّال ورفاه الملايين منهم، وأدّى إلغاء الطلبات وتأخير الأجور إلى إثارة احتجاجات العمّال[13] وقيام منظّمات العمل والمجتمع المدني بقيادة حملات بارزة تشين الشركات على سلوكها وتطالبها بدفع رواتب العمال المستحقّة[14].

**هذا ليس نظامًا أو نموذجًا تجاريًا مستدامًا، ولا يخدم مصلحة العمّال أو الشركات. ويجب أن تشكّل المخاطر التشغيلية والمالية ومخاطر السمعة الكامنة في النموذج مصدر قلق للمستثمرين. أمّا الآن، في أعقاب الجائحة، إنّه الوقت المناسب لاكتشاف طرق بديلة للمضي قدمًا.**

## ... ووضع نموذج جديد

عمل الاتّحاد الدولي للصناعات والاتّحاد الدولي للشبكات العمّالية وحلفاؤهم لسنوات عدّة على إنشاء نموذج جديد للعلاقات الصناعية في سلسلة التوريد، وهو نموذج يستند إلى اتفاقيات مُلزِمة - وليس إلى مبادرات طوعية – فيقوم على تحميل العلامات التجارية مسؤولية تأثيرها على العمّال. ومن الأمثلة الناجحة لهذا النموذج نذكر: اتفاق بنغلاديش المعني بالحرائق وسلامة المباني، وتلاه مؤخرًا، الاتّفاق الدولي بشأن الصحّة والسلامة في صناعة الألبسة والنسيج. واستنادًا إلى اتفاق بنغلاديش، يفرض الاتفاق الدولي موجبات ملزمة قانونًا على العلامات التجارية الموقّعة وتجّار التجزئة (على سبيل المثال فيما يتعلّق بالتمويل وتسوية النازعات). فيجمع هيكل الحوكمة الخاص به العلامات التجارية العالمية والمصنّعين المحليين ونقابات العمّال الدولية والوطنية. وقد أدّى الاتّفاق إلى زيادة سلامة العمّال في مصانع الملابس البنغلادشية المشمولة في هذا الاتفاق.[15]

10 جاد وآخرون، "الضمان..." الصفحة 7.

11 المرجع عينه.

12 مراجعة، مثلًا، اتّحاد حقوق العمّال، "طردوا ثمّ سرقوا: تواطؤ العلامات التجارية في مجال الأزياء في سرقة الأجور خلال جائحة كوفيد-19، نيسان/أبريل 2021، https://www.workersrights.org/wp-content/uploads/2021/04/Fired-Then-Robbed.pdf؛ ام انر، " "مهجور؟ تأثير جائحة كوفيد-19 على العمّال والشركات في قاع سلاسل توريد الألبسة العالمية"، مركز بن ستييت لحقوق العمّال، 27 آذار/مارس 2020؛ حملة الثياب النظيفة، "على حافّة الانهيار: سرقة الأجور والعنف وزيادة أعباء العمل تدفع العاملين في مجال الألبسة إلى حافّة الانهيار أثناء الجائحة"، حزيران/يونيو 2021؛ ومرصد الأعمال وحقوق الانسان، "سرقة الأجور وأرباح الجائحة"، آذار/مارس 2021.

13 مراجعة، مثلًا الرابط التالي.
https://www.vice.com/en/article/akzkvp/international-fashion-houses-are-leaving-millions-of-asians-jobless-now-the-workers-are-protesting

14 مراجعة الروابط التالية https://www.industriall-union.org/global-action-to-support-the-garment-industry :
https://www.payyourworkers.orgg و https://www.publiceye.ch/en/topics/fashion/covid-19-wage-theft-debunking-excuses-from-fashion-brands

15 مراجعة، مثلًا، سارة مانيل وكريستي ميديما "تاريخ من الإهمال: كيف فشلت شركة جاب Gap والعلامات التجارية الكبرى الأخرى في استخلاص الدروس من حريق مصنع "That' s It Sportswear"، مرصد الأعمال وحقوق الانسان، 14 كانون الأوّل/ديسمبر 2021.
https://www.business-humanrights.org/en/blog/a-history-of-negligence-how-gap-and-other-major-brands-failed-to-draw-lessons-from-the-thats-it-sportswear-factory-fire/

**دعم العديد من المستثمرين الاتّفاق لسنوات عدّة. وفي بيان عام في شهر نيسان/أبريل 2021، قامت أكثر من 180 مؤسسة استثمار تمثّل أكثر من 4 تريليون دولار أمريكي من الأصول الخاضعة للإدارة بالاعتراف باتّفاق بنغلاديش باعتباره "نموذجًا مثبتًا لإدارة فعّالة لسلسلة التوريد" ودعت إلى توسيع نطاقه ليشمل بلدانًا أخرى "حيث يتطلّع قطاع الألبسة العالمي إلى "إعادة البناء على نحو أفضل."[16]**

أشار بيان المستثمر بشكل صريح إلى طبيعة الاتّفاقية المُلزمة باعتبارها حاسمة لنجاح النموذج في محاسبة العلامات التجارية. فمن خلال المساعدة في معالجة الآثار السلبية على عمّال الألبسة في بنغلاديش، "أعطى الاتّفاق المستثمرين إحساسًا بالثقة في أنّ المخاطر التي قد تتعرّض لها العلامات التجارية في بنغلادش (تحديدًا كما ورد) يتم إدارتها ويُخفّف من حدّتها."

ويتوفّر نموذج آخر، منتدى التفاوض الدولي، وهو إطار عمل قطاعي في قطاع النقل البحري لأغراض التفاوض الجماعي، يضمّ الاتحاد الدولي لعمّال النقل واتحادًا لمالكي السفن وشركات إدارة الشحن. ويمثّل نظام التفاوض الجماعي العالمي الناجح طويل الأمد نموذجًا محتملًا لصندوق الحماية الاجتماعية للعاملين في صناعة الألبسة، ويجمع عدّة جوانب أساسية مثل الموجبات المُلزمة لأرباب العمل؛ وآلية تسوية النزاعات؛ وتوفير التمويل من قبل الشركات الرائدة لصندوق رعاية العمال، وإمكانية وصول الاتّحاد إلى تنفيذ عمليات تفتيش لمكان العمل ووصول الاتّحاد إلى مجالات عابرة للحدود الوطنية.[17]

ويمكن تطبيق عناصر من هذه النماذج ومن نماذج أخرى لمعالجة مشاكل عامّة أخرى في سلسلة التوريد.[18] واستنادًا إلى الخبرة والدروس المستفادة من النماذج السابقة، يبحث الاتّحاد الدولي للصناعات الآن عن نظام بديل لقطاع الألبسة والنسيج، وهو نظام يمكن أن يُعالج النقص الحادّ في أمن الدخل للعاملين في سلاسل توريد الألبسة العالمية.

**يسعى الاتحاد الدولي للصناعات وحلفاؤه إلى مناصرة اتفاق مفاوضة جماعية عام وقابل للتطبيق بين النقابات والجهات الشارية والمورِّدة حول الحماية الاجتماعية - ويشكل هذا الاتفاق شبكة أمان اجتماعية من المتوقع للعلامات التجارية أن تساهم فيه كجزء من مسؤوليتها تجاه العمال في سلاسل التوريد العامة لديها. ويكمن هدف الاتحاد الدولي للصناعات في التوصل إلى اتفاق مع العلامات التجارية حول إنشاء صندوق تجميعي يتيح توفير الحماية الاجتماعية لعمال الألبسة إلى حين إمكانية تحسين أنظمة الحماية الاجتماعية الوطنية في البلدان المصدِّرة للألبسة. ويشكل هذا الهدف جزءاً من مسار خطوات متتابعة: بدءاً من اتفاق بنغلاديش الذي تناول موضوع حقوق العمال وسلامتهم في البلاد، مروراً بالاتفاق الدولي الذي يهدف إلى توسيع نطاق هذه المكاسب لتخطّي حدود بنغلاديش، وصولاً إلى مبادرة تُعنى بالحماية الاجتماعية العالمية التي ستسعى إلى إحداث تغيير إيجابي وراسخ في قطاع كامل.**

16 المركز المشترك بين الأديان المعني بمسؤولية الشركات، "مع الأعمال المتبقية وفيروس كوفيد-19 المتفشي حتى الآن، تحذّر جهات الاستثمار من السماح بانتهاء صلاحية اتفاق بنغلاديش المعني بالحرائق وسلامة المباني"، 22 نيسان / أبريل 2021، https://www.iccr.org/work-remaining-and-covid19-still-raging-investors-caution-against-allowing-bangladesh-accord-fire

17 جاد وآخرون، "...Security"، ص. 23.

18 المرجع عينه، القسم الثاني.

## مسؤوليات المستثمرين والشركات في احترام حقوق الإنسان

تشكل الحماية الاجتماعية جزءاً من معايير الحقوق الإنسانية الدولية التي تدّعي الكثير من الشركات المتعددة الجنسيات الالتزام بها، مثل إعلان منظمة العمل الدولية بشأن المؤسسات المتعددة الجنسيات والسياسة الاجتماعية (إعلان المؤسسات المتعددة الجنسيات والوطنية) والشرعة الدولية لحقوق الإنسان.[19] ومع أنّ مدونات قواعد السلوك للشركات عادةً ما تدفع تعويض إنهاء الخدمة كجزء من الرواتب والتقديمات - بما يتوافق مع مسؤوليات العلامات التجارية إزاء العمال في سلاسل توريد الألبسة - أظهرت بيانات التدقيق الاجتماعي الصادرة عن مصانع الألبسة والأحذية "مستويات عالية من عدم الامتثال لمتطلبات إنهاء الخدمة."[20]

ومن ناحية إتاحة الفرص، تتوفر لدى العلامات التجارية احتمالات فعلية بتحقيق الأرباح. فمن خلال هذه المبادرة الجديدة المعنية بالحماية الاجتماعية، تستطيع الشركات أن تجمع الموارد لتساعد على معالجة مشكلة منهجية تعجز أي شركة عن حلّها لوحدها مع أنها تشكل خطراً على كل الشركات في القطاع. بالإضافة إلى ذلك، يمكن أن تقدّم النقابات الخبرة والمساعدة وتتيح المساءلة ضمن العملية. ومع متابعة إصدار القوانين الإلزامية حول العناية الواجبة بحقوق الإنسان، ستضطر الشركات أكثر فأكثر إلى الحرص على احترام حقوق الإنسان عبر سلاسل التوريد لديها. وستشكل المبادرة مساهمةً هامة في هذه الولاية من خلال إنشاء صندوق رعاية اجتماعية لعمال الألبسة يستند إلى المفاوضة الجماعية ويهدف إلى تقوية أنظمة الحماية الاجتماعية الوطنية.

## لِمَ على جهات الاستثمار الاهتمام؟

أبصر اتفاق بنغلاديش النور على أعقاب مأساة مروعة، بحيث توفي أكثر من 1100 شخص إثر انهيار أحد المباني الصناعية. وأتت أزمة جائحة كوفيد-19 التي تسببت بخسارة عمال الألبسة في مختلف البلدان لوظائفهم وزادت من حالة فقرهم. لقد كشفت كلا الأزمتين عن مدى ضعف حالة سلاسل التوريد العامة وعدم استدامتها. فنتيجة اختلال ميزان القوى بين العلامات التجارية والجهات المورِّدة وبين أصحاب الأعمال والعمال وتقاسُم المخاطر غير العادل، تمكّنت العلامات التجارية وجهات البيع بالتجزئة من كسب المزيد من الربح بينما شهد العمال سرقةً هائلة لرواتبهم وواجهوا ظروف توظيف هشة واضطروا إلى تحمُّل غياب شبكات الأمان الاجتماعية. بالتالي، لن توافق الشركات بملء إرادتها على تغيير نموذج عملها أو تتحمل المزيد من مخاطر الإنتاج الخارجي، لكن لتتمكن من متابعة نشاطها كما تريد، يجب ألّا تواجه أزمة ومرحلة صعبة أخرى.[21] وهنا يأتي دور جهات الاستثمار.

غالباً ما تتمتع مؤسسات الاستثمار بحافظات استثمارية متنوعة، مثل الجهات المالكة العالمية التي يستثمر الكثير منها في كامل السوق.[22] ونظراً إلى تأثّرها بالمخاطر القطاعية والمنهجية، عليها أن تشارك الهدف القاضي بالدعوة إلى التحرك من أجل "إنشاء صناعة ألبسة أقوى وأكثر عدلاً".[23] فالحماية الاجتماعية مسألة مجتمعية، بحيث أنها تساعد على تفادي الفقر واللامساواة ويمكنها أن تشكل أداة ضابطة للأوضاع بالإضافة إلى أنه لديها دور أساسي في الاقتصاد المستدام والعمل المحترم والتوظيف الرسمي. وقد باتت جهات الاستثمار تدرك تدريجياً أنّ ممارسات الشركات ونماذج الأعمال كلها، مثل تلك المعتمِدة على مصادر خارجية، لا ترتبط فحسب بحالات فردية لانتهاك حقوق الإنسان بل هي تفاقم المشاكل المنهجية مثل اللامساواة.[24]

لكن من جهة أخرى، تتيح المساهمة في الحماية الاجتماعية فرصةً للشركات من أجل معالجة بعض الآثار السلبية الناجمة عن الاعتماد على مصادر خارجية في سلاسل التوريد. لذلك، يجب الطلب من جهات الاستثمار أن تأخذ على عاتقها هذه المساهمة. فمن مصلحتها أيضاً أن تتمتع القوى العاملة في "شركاتها" التي تستثمر فيها، بما فيها الموظفين غير المباشرين، بالحماية من الأزمات وتحصل على أجرٍ عادل وتتمكن من الإنتاج والاستقرار. ومن الجيد أنّ الإقرار بهذه الوقائع يزداد تدريجياً لدى جهات الاستثمار المسؤولة. ففي وجه أزمة كوفيد-19 مثلاً، أعربت مئات مؤسسات الاستثمار عن قلقها من غياب شبكات الأمان الاجتماعية وحثّت الأعمال التجارية على الانتباه إلى منح إجازات مدفوعة للعمال، بمن فيهم المتعاقدون من الباطن.[25] وقد أقرّت جهات الاستثمار هذه بأنّ "الاستمرارية الطويلة الأمد" لشركاتها "مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بسلامة الجهات المعنية"، بما فيها العمال، وأنّ البطالة الواسعة النطاق تهدد ليس العمال فحسب بل أيضاً "الاستقرار الاجتماعي الأساسي والأسواق المالية".[26]

**تشكل الحماية الاجتماعية جزءاً هاماً من عملية تحويل قطاع سلاسل توريد الأنسجة والألبسة إلى قطاع أكثر عدلاً، ويمكنها أيضاً أن تفيد في التخفيف من الخطر على الشركات وجهات الاستثمار. في النموذج المقدَّم، ستضطلع العلامات التجارية وجهات البيع بالتجزئة بدور أساسي يتمحور حول المساهمة في الحماية الاجتماعية، وسيشكل نفوذ جهات الاستثمار أساساً لتشجيع هذه الشركات على المشاركة في المبادرة. إنّ توفير الحماية الاجتماعية لعمال الألبسة يشكل هدفاً طويل الأمد على مستوى القطاع. ولن تتحمل العبء علامة تجارية أو حكومة أو جهة استثمار واحدة؛ بل تقضي الفكرة بأن تجتمع الشركات وجهات الاستثمار والنقابات والحكومات والجهات المورِّدة ومنظمات المجتمع المدني وغيرها من الجهات المعنية، ومن خلال تشارُك المسؤولية، تتوصل إلى إحداث تغيير إيجابي في مجال الألبسة العالمي.**

19 على سبيل المثال، يذكر إعلان المؤسسات المتعددة الجنسيات والوطنية أنّ "المؤسسات المتعددة الجنسيات وغيرها من المؤسسات قادرة على تكملة الأنظمة الأمنية الاجتماعية العامة وبإمكانها المساعدة على تحفيز تطورها أكثر." تقرّ المادة 9 من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بالحق العالمي في الضمان الاجتماعي والتأمين الاجتماعي.

20 جاد وآخرون، "...Security"، ص. 11 و7.

21 جاد وآخرون، "...Security"، ص. 21.

22 مبادئ الاستثمار المسؤول، "المخاطر الكبيرة: الملكية العالمية"، 12 تشرين الأول/أكتوبر 2017، https://www.unpri.org/sustainable-development-goals/the-sdgs-are-an-unavoidable-consideration-for-universal-owners/306.article (تم الولوج في 3 آذار/مارس 2022).

23 مراجعة الفريق العامل في الأمم المتحدة المعني بمؤسسات الأعمال وحقوق الإنسان، "تقييم تطبيق جهات الاستثمار لمبادئ الأمم المتحدة التوجيهية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان"، A/HRC/47/39/Add.2، حزيران/يونيو 2021، ص. 6: "في حالة مدراء الأصول غير النشطة الكبار المعروفين أيضاً بتسمية "الجهات المالكة العالمية"، يُعَد اللجوء إلى النفوذ من أجل الترويج لسياسة عامة تعالج مسألة المخاطر المنهجية على حقوق الإنسان من أشكال النفوذ الأكثر أهمية.

24 يمكن مراجعة مثلاً ك. أوكونور ويليس، "ضمان فعالية الأبعاد البيئية والاجتماعية والحوكمة"، 2021، مركز ستيرن للأعمال وحقوق الإنسان في جامعة نيويورك.

25 مراجعة المركز المشترك بين الأديان المعني بمسؤولية الشركات، "بيان جهات الاستثمار حول الاستجابة لفيروس كورونا المستجد"، التاريخ غير متوفر، https://www.iccr.org/investor-statement-coronavirus-response ورسالة التزام جهات الاستثمار، "الإجابة: تقديم إجازة مرض مدفوعة للموظفين المباشرين وغير المباشرين"، كانون الثاني/يناير 2022، الرسالة متوفرة عبر الرابط: https://www.iccr.org/sites/default/files/blog_attachments/investor_engagement_letter_on_paid_sick_leave_-_final12600.pdf.

26 المرجع عينه.

## العناية الواجبة بالحماية الاجتماعية من جانب جهات الاستثمار: الخطوات الأولى

**في هذه المرحلة الأولى من المبادرة، يجب أن تأخذ جهات الاستثمار بعين الاعتبار كيفية البدء بتطبيق الحماية الاجتماعية في التزاماتها مع الشركات المنتمية إلى حافظاتها الاستثمارية. فعلى سبيل المثال، بإمكان جهات الاستثمار التي تملك أسهماً في العلامات التجارية وجهات البيع بالتجزئة الدولية الناشطة في مجال الألبسة أن تطرح الأسئلة التالية:**

- **هل وقّعت الشركة اتفاقاً دولياً بشأن الصحة والسلامة في مجال الألبسة والأنسجة؟**
- **هل تستطيع الشركة أن تضمن تسديد المدفوعات مقابل كل الطلبات المقدَّمة في خلال الجائحة؟**
- **في حال عدم ضمانها الأمر، كيف أعادت الشركة توجيه الطلبات؟**
- **ما الخطوات التي اتخذتها الشركة للتخفيف من أثر جائحة كوفيد-19 في الجهات المورِّدة لديها؟**
- **كيف حرصت الشركة على تسديد كل الرواتب و/أو المدفوعات المرتبطة بإنهاء الخدمة لكل العمال والشركات المورِّدة لها؟**

**سينظم الاتحاد الدولي للصناعات سلسلةً من الندوات عبر الإنترنت والاجتماعات في الأشهر القادمة للتعريف بالمبادرة أمام جهات الاستثمار وللمناقشة في الدور الذي تستطيع هذه الجهات تأديته. وفي مرحلة لاحقة، سنطلب من جهات الاستثمار أن تستخدم نفوذها على الشركات التي ترفض المشاركة في هذا الجهد الجماعي الهادف إلى معالجة انتهاكات الحقوق التي يشهدها العمال في سلاسل التوريد وإلى تحسين صناعة الألبسة العالمية.**

---

**للمزيد من المعلومات، يمكن التواصل مع:**


كريستينا هاجاغوس-كلوسن، المديرة المسؤولة عن صناعة الأنسجة والألبسة في الاتحاد الدولي للصناعات:
CHajagos-Clausen@industriALL-Union.org

بيترا برانمارك، مديرة قسم الاتصالات في الاتحاد الدولي للصناعات:
PBrannmark@industriALL-Union.org

إليزابيث أوملاس، كبيرة المستشارين، شركة Capital Strategies، الاتحاد الدولي للصناعات:
liz@lizumlas.com



أيار/مايو 2022